

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1999/6/Add.11
25 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة

١٩-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

إضافة

تنمية السياحة المستدامة في الدول
الجزرية الصغيرة النامية*

* أعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة هذا التقرير، بمساعدة من المنظمة العالمية للسياحة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفقا للترتيبات التي وافقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، وهو استكمال للوثيقة E/CN.17/1996/20/Add.3، وحصيلة التشاور وتبادل المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية المهمة ومجموعة أخرى من المؤسسات والأفراد.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	١-٤	أولا - التقدم المحرز في تنفيذ تنمية السياحة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية
٤	٥-٩	ثانيا - التقييدات التي تواجه تنمية السياحة المستدامة
٥	١٠-١٧	ثالثا - الاتجاهات والمشاكل والآثار المعاكسة الناشئة
٧	١٨-٢٤	رابعا - النظر إلى المستقبل: الأولويات والاحتياجات المتعلقة بالسياسة العامة

المرفقات

١٠	الأولا - أهم المبادرات المتخذة لتنمية السياحة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية موزعة حسب الموقع
١١	الثاني - أهم المبادرات المتخذة لتنمية السياحة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية موزعة حسب المجال المستهدف
١٣	الثالث - مؤشرات مختارة للسياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

أولا - التقدم المحرز في تنفيذ تنمية السياحة المستدامة
في الدول الجزرية الصغيرة النامية

١ - كثيرا ما تعتبر السياحة قطاعا يبشر بالنمو في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهي توفر واحدة من الفرص القليلة للتنوع الاقتصادي في الجزر البالغة الصغر. وللسياحة روابط عديدة مع سائر القطاعات الاقتصادية، ويمكنها إذا أدمجت في الخطط الإنمائية الوطنية، مع اعتمادات ملائمة للروابط بين القطاعات، أن تسهم في نمو جميع الأنشطة المتعلقة بالسياحة في جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية - الزراعة، بما في ذلك صيد الأسماك، والصناعة والخدمات، بما في ذلك النقل. وفي الوقت الحالي تختلف الأنشطة السياحية في الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث نطاقها اختلافا واسعا فيما بين المناطق الجغرافية وكذلك فيما بين البلدان داخل المناطق. كذلك فإن المنافع الاقتصادية التي تجلبها السياحة متباينة. ففي بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، أصبحت السياحة المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، في حين أنها ما زالت متخلفة في بعضها الآخر (انظر المرفق الثالث).

٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، في منطقة البحر المتوسط، تعتبر مالطة وقبرص وجهتين بارزتين ناضجتين وأصبحتا تواجهان بالفعل بعض التشجيع السياحي. وهذا هو الحال أيضا بالنسبة لجامايكا وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وكوبا في منطقة البحر الكاريبي. وتقوم كثير من الجزر في هذه المنطقة الأخيرة بإعادة تدبّر استراتيجياتها للمستقبل في قطاع السياحة الذي دخل مرحلة النضج وأصبح أحد الدعائم الاقتصادية في المنطقة، حيث يسهم في كثير من الحالات بأكثر من ثلث الناتج القومي الإجمالي. وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ حققت السياحة معدلات هامة في دول جزرية صغيرة هي فانواتو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر كوك وملديف، ولكنها تواجه مصاعب إنمائية في بعض آخر مثل كيريباتي وتونغا وتوفالو. وفي المنطقة الأفريقية، بينما راجعت كل من سيشيل وموريشيوس سياستها من أجل الارتقاء بنوعية منتجها السياحي، تسعى جزر أخرى مثل سان تومي وبرينسيبي، والرأس الأخضر وجزر القمر إلى تعزيز برامجها المتعلقة بتنمية السياحة.

٣ - والأهداف الأساسية لتشجيع السياحة باعتبارها قطاعا للنمو هي تعجيل نمو الدخل القومي وزيادة فرص العمل المربح وحصيلة النقد الأجنبي وموارد الحكومات من الضريبة. وقد أدى نقص البيانات إلى عرقلة إجراء تقييم شامل حاليا لإسهام السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بهذه البارامترات. ونظرا إلى القيود التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في تشجيع صادرات السلع في اقتصاد دولي تتزايد فيه المنافسة ويتغير بسرعة، فإن تلك الدول بوجه عام تولي اهتماما متزايدا للسياحة كسبيل لزيادة حصيلتها من النقد الأجنبي. وتخلق السياحة العمالة مباشرة في صناعة السياحة، وكذلك في الصناعات التي تزود صناعة السياحة بالسلع والخدمات. غير أن البيانات عن إسهام السياحة عموما في خلق العمالة في الدول الجزرية الصغيرة النامية ليست متاحة حاليا.

٤ - وبالرغم من التقييدات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، اتخذ العديد من تلك الدول مبادرات لتحقيق التوازن بين الأنشطة السياحية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأعم على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي. وقد أدى بذل جهود هامة، بصفة خاصة إلى (أ) تعزيز التعاون الإقليمي فيما يتعلق بوضع الاستراتيجيات والمعايير وبناء القدرات في مجال السياحة، بمساعدة من المؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛ (ب) زيادة الاستفادة بفرض الرسوم على المستعملين لا سيما من أجل حماية البيئة؛ (ج) صياغة خطط عمل واستراتيجيات وسياسات وطنية متكاملة تشمل السياحة، وبخاصة جوانبها البيئية؛ (د) وضع أطر تتيح للمجتمعات المحلية أن تشارك وتمارس سيطرة أوسع على تنمية السياحة في مجتمعاتها. وقد أرفق بهذا التقرير موجز لأهم المبادرات التي اتخذتها عدة دول جزرية صغيرة نامية لتحقيق الاستفادة لقطاع السياحة، موزعة حسب الموقع (المرفق الأول) والمجال المستهدف (المرفق الثاني).

ثانيا - التقييدات التي تواجه تنمية السياحة المستدامة

٥ - من ضرورات العمل على تنمية السياحة المستدامة وجود إطار تشريعي فعال. ورغم إحراز تقدم في سن تشريعات بيئية فإن فعاليتها ما زالت مقيدة بجوانب ضعف الأطر المؤسسية لإنفاذ التشريعات، وعدم توحيد التشريعات، وغموض اللوائح.

٦ - والدول الكبيرة نسبيا من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية لديها إمكانيات من الموارد البشرية تستطيع بها أن تدعم بقاء عدد من القطاعات الاقتصادية، فتستفيد بذلك من الروابط التي بين هذه القطاعات وقطاع السياحة. ولكن الدول الصغرى لا تملك هذه الإمكانيات، ولذلك يتعين عليها أن تعتمد بشكل أكبر على الواردات لسد الاحتياجات المادية لقطاع السياحة. فإذا تساوت الأمور الأخرى فإن صافي المكاسب، أي القيمة المضافة المحلية لكل زائر، التي تجنيها الجزر الصغيرة من السياحة ستكون أقل نسبيا.

٧ - وتواجه معظم الدول الجزرية الصغيرة مشكلة دائمة هي عدم كفاية القوة العاملة المدربة، ولا سيما في الوكالات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ ورصد المعايير واللوائح البيئية في مجال السياحة. ويزيد من وطأة نقص الموارد البشرية الماهرة تشتت الأدوار والمسؤوليات في بعض الدول بين عدة وكالات حكومية.

٨ - وتفتقر أغلبية الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى رأس المال المحلي اللازم للاستثمارات الكبيرة وكذلك، في حالات كثيرة، إلى طبقة من كبار منظمي المشاريع. ولذلك يجري الحصول على التمويل اللازم لتنمية قطاع السياحة عامة، من خلال الاستثمار الأجنبي. وتبذل حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية جهودا خاصة لاجتذاب رأس المال الأجنبي من خلال الامتيازات الضريبية وتسهيلات البناء وغير ذلك من الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب، مما يقلل من الدخل المتحصل من السياحة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩ - وتشمل الاحتياجات الأساسية من الهياكل الأساسية المادية لتنمية السياحة ما يلي: مرافق نقل فعالة، بما في ذلك المطارات وخطوط النقل الجوية و/أو البحرية؛ شبكات طرق جيدة بشكل معقول؛ خطوط اتصالات سلكية ولاسلكية؛ شبكات يعتمد عليها لتوفير الطاقة؛ شبكات للمياه العذبة؛ مرافق للإقامة؛ مطاعم ومواقع للترفيه. وعدم كفاية هذه الهياكل الأساسية يعوق تنمية القطاع بالنسبة لكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثالثا - الاتجاهات والمشاكل والآثار المعاكسة الناشئة

١٠ - وفقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة، من المتوقع أن يزداد عدد السياح على مدى الأعوام الـ ٢١ القادمة حتى عام ٢٠٢٠ (انظر (Pratz (1998)) بنسبة ٣٠٠ في المائة (مما يعني زيادة سنوية قدرها ٤,٣ في المائة)، وأن ينمو الكسب من السياحة الدولية بنسبة ٥٠٠ في المائة (مما يعني نموا سنويا بنسبة ٦,٧ في المائة). واستنادا إلى بيانات عام ١٩٩٥، تشير الإسقاطات إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ستفيد أيضا من النمو العالمي للسياحة. وفي منطقة البحر الكاريبي الأوسع نطاقا، من المسقط أن ينمو ناتج السفر والسياحة بمعدل سنوي متوسطه ٣,٦ في المائة بالقيمة الحقيقية حتى عام ٢٠٠٥ وأن يخلق ٢,٧ من ملايين الأعمال. ويتوقع اتجاه مماثل في آسيا والمحيط الهادئ. ومن المسقط أن تكون المنطقة بأسرها أسرع المناطق نموا في أنشطة السياحة العالمية حتى عام ٢٠٠٥. ويقدر متوسط المعدل السنوي الحقيقي لنمو ناتج السفر والسياحة في المنطقة بـ ٨ في المائة حتى عام ٢٠٠٥. وفي المنطقة الأفريقية، خططت موريشيوس وسيشيل لمزيد من النمو وإن كان اختيارهما قد وقع على سياحة الميسورين. وفي مالطة وقبرص أبطأ في الماضي القريب معدل نمو وصول السياح. وهناك اتجاه ثان يمكن تبيّنه سيشكل تنمية السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأعوام القادمة، هو تزايد الاهتمام بالسياحة المتميزة والطلب عليها.

١١ - ويمكن لتنمية السياحة بشكل مفاجئ وسريع أن تتسبب في تمزق اجتماعي شديد في الدول الجزرية الصغيرة. فالأسر والمجتمعات المحلية تتعرض للضغوط نتيجة للضغط التصاعدي على أسعار الأراضي وأسعار المواد الغذائية والأدوات المنزلية. ويمكن أن تتمثل الآثار المحتملة في الأجل الطويل، ضمن أمور أخرى، في انخفاض مستويات معيشة قطاعات عريضة من سكان الجزر وشعورهم بالاغتراب نتيجة عجزهم عن الاستفادة من موارد الأرض المحدودة. فالسياحة نشاط يقوم على العمل المكثف الذي لا يتطلب مستوى عال من التخصص، ويمكن أن تشكل، إذا ما كانت جيدة الإدارة وملائمة الحجم، قوة جذب قوية بالنسبة لبقية النظام الاقتصادي للجزيرة، بما في ذلك المحافظة على أنشطة تقليدية معينة مثل الزراعة وصيد الأسماك والمحافظة على تراثها الثقافي والأصول الطبيعية فيها.

١٢ - ولكن إذا لم تطوع السياحة للسماح للمحلية أو إذا فاقت القدرة على التحمل، يمكن أن تولد عدة آثار سلبية: مثل استقطاب النظم الاقتصادية للجزر، مع خطر المبالغة في التركيز على هذا القطاع وحده، مما يضر بالأنشطة الاقتصادية الأخرى الهامة استراتيجيا؛ والاختلالات الديمغرافية والتوترات الثقافية التي

تنجم عن عدم تناسب معدلات السياح مع عدد السكان والهجرة من أجل العمل في الخارج؛ وتدهور البيئة بسبب تزايد الضغط البشري على البيئة الطبيعية، والموارد المحلية، والتنوع البيولوجي الأرضي والبحري.

١٣ - إن النظم الإيكولوجية الهشة للدول الجزرية الصغيرة وضيق المجال أمامها بوجه عام للعمل على إيجاد استراتيجيات إنمائية بديلة يجعلان القلق من الأثر البيئي للسياحة بالغا، وخصوصا أن كثيرا من الدول الجزرية الصغيرة النامية ترى في هذا القطاع، الذي يكاد اعتماده يكون تاما على البيئة الطبيعية، سبيلا سريعا إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكثيرة هي المشاكل البيئية الرئيسية المرتبطة بالسياحة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتعزى الآثار البيئية للسياحة إلى إنشاء هياكل أساسية ومرافق للسياحة وإلى آثار أنشطة السياح. وتؤدي الأسعار المتزايدة لأراضي البناء إلى زيادة الضغوط من أجل البناء على الأرض الزراعية ومساحات من الغابات. وتتسبب إزالة الغابات واستخدام الأراضي بشكل مكثف أو خاطئ في التحات وضياح التنوع البيولوجي.

١٤ - وهناك أمثلة عديدة للأضرار الناجمة عن التخلص من النفايات السائلة غير المعالجة في المناطق البرية والبحرية المجاورة. وتلوث موارد المياه العذبة الداخلية مثال واحد على ذلك. ومن الأمثلة الأخرى ضياح الحياة البحرية الثمينة وتدمير الشعب المرجانية وزحف الغرين على الشواطئ الساحلية وتآكلها، وهو ما تعتمد عليه السياحة الجزرية إلى حد بعيد. ومن الأسباب الرئيسية أيضا لقلق الدول الجزرية الصغيرة النامية التلوث الناجم عن نفايات السفن. وقد أصبحت إدارة النفايات ومعالجة مياه الفضلات مسألتين حرجيتين حيث تنتج النفايات بكميات متزايدة دون وجود مساحة كافية من الأراضي لإقامة مرافق المعالجة الكافية. وتؤثر عدم كفاية المعالجة بدرجة كبيرة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وبخاصة مصائد الأسماك والسياحة.

١٥ - وقد نتج بالفعل عن السياحة باعتبارها تنمية ساحلية أساسا عدد من الآثار السيئة على الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي موريشيوس وسيشيل ومالطة وقبرص وعدة جزر في منطقة البحر الكاريبي، أدى إنشاء المرافق السياحية على طول سواحلها بلا رقابة في الماضي إلى التعدي على الكثير مما كانت تتميز به هذه المناطق من جمال نقي، وتدهور الموارد الساحلية الغنية كمصائد الأسماك والشعب المرجانية، وغابات المانغروف وقاع البحار ونظم الكشبان الرملية.

١٦ - وثمة مشكلة خطيرة أخرى هي عدم كفاية الإمداد بالمياه. وتبلغ هذه المشكلة حدتها في الجزر المرجانية المنخفضة الموقع ذات الفرص الضئيلة في مجال تجميع المياه السطحية وتخزينها. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية عامة، أصبح توفير المياه العذبة إزاء تزايد الطلب من الزراعة والصناعة والأسر المعيشية مشكلة حادة. ويضاف إلى ذلك تزايد التنافس من جانب السياحة، التي تتسم بكثافة استخدام المياه، على مصادر المياه المحدودة.

١٧ - وهناك توافق آراء متزايد بين العلماء على ارتفاع الاحترار العالمي. وفي الجزر الصغيرة والمناطق الساحلية عامة، سيؤدي استمرار ذلك الاتجاه إلى غمر المناطق الساحلية وبعض المناطق الداخلية، مما يهدد شبكات الصرف الصحي والمخزون من المياه العذبة نظراً إلى تسرب مياه البحر إلى جداول المياه الجوفية، وما يمكن أن يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة للسياحة الجزرية.

رابعا - النظر إلى المستقبل: الأولويات والاحتياجات المتعلقة بالسياسة العامة

١٨ - بيّنت التجربة أن إدماج تنمية السياحة الدولية في التنمية المستدامة للدول الجزرية يتطلب إعمال العوامل التالية، من بين عوامل أخرى، في الأجلين القصير والمتوسط: (أ) تهيئة المناخ الاجتماعي والموارد الطبيعية والثقافية التي تجتذب السائحين الدوليين؛ و (ب) إتاحة الوصول الدولي والإقليمي إلى قطاع السياحة المستهدف من حيث المسافة والوقت والأسعار ووسائل المواصلات الوافية؛ و (ج) القدرة الاستيعابية للبنية الأساسية والخدمات ونوعية أماكن الإقامة لدعم التوسع المناسب في الأنشطة السياحية في المراكز السياحية التقليدية أو المنشأة حديثاً؛ و (د) توفر رأس المال المستثمر في تنمية السياحة الجزرية؛ و (هـ) الموارد البشرية (رجال الأعمال، والمهنيين، والقوة العاملة)؛ و (و) الاستعداد السياسي والتنفيذي من جانب الحكومة الجزرية لدعم السياحة.

١٩ - وقد أصبح الكثير من النماذج السياحية التقليدية بالياً على مدى الأعوام الثلاثين الماضية، ليس فقط بسبب نواحي القصور الجوهرية في دورة حياتها وعدم فعاليتها الاقتصادية في الأجل المتوسط، وإنما أيضاً بسبب أثرها على الهوية الثقافية لمجتمعات الجزر ونوعية حياتها. ويمكن للتخطيط السياحي المتكامل والواعي بيئياً وثقافياً أن يجعل السياحة متمشية مع صيانة النظم الإيكولوجية الرئيسية ومع حفظ التراث التاريخي - الثقافي. وتعتبر زيادة مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرارات حيوية من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية. وعلاوة على ذلك، من المهم كفالة توفر الموارد المالية. ويمكن أن يتحقق هذا من خلال السياسات الحكومية المباشرة، والمشاريع المشتركة القائمة على مبادرات محلية من القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي من جانب المصارف العامة والخاصة الإقليمية والدولية.

٢٠ - ومن أجل توجيه السياحة والتنمية الجزرية نحو الاستدامة، لا بد من إيجاد وإعمال المعايير والوسائل وخطوط العمل الجديدة، مع أخذ الطاقة الاستيعابية للسياحة في الاعتبار. وينبغي السعي إلى تحقيق تفاعل إيجابي بين السياحة والعوامل البيئية والاجتماعية - الثقافية والاقتصادية، التي تتطلب وضع استراتيجيات متكاملة طويلة الأجل. وإن تأخير الأخذ بسياسات للنهوض بالسياحة المستدامة إلى ما بعد ظهور المشاكل الاقتصادية وحدوث التدهور الثقافي أو البيئي قد يجعل اتخاذ إجراءات تصحيحية أمراً بالغ الصعوبة.

٢١ - وتشمل السياسات والتدابير المحددة لتعزيز الفوائد الاقتصادية للسياحة (أ) تنوع المنتج السياحي، وتعزيز نوعيته واستهداف القطاع الأعلى من سوق السياحة بشكل متزايد؛ (ب) تدعيم الروابط بين القطاعات الاقتصادية الأخرى والسياحة لكي يمكن للإنتاج المحلي أن يوفر بشكل عملي الاحتياجات الاستهلاكية للسياح إلى أقصى حد ممكن؛ (ج) زيادة مشاركة أهل البلد في قطاع السياحة عن طريق تشجيع الاستثمارات المحلية و، عند اللزوم، المشاريع المشتركة مع المستثمرين الأجانب، من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من نسبة الأرباح المتولدة عن قطاع السياحة التي يرحلها المستثمرون الأجانب إلى الخارج؛ (د) تشجيع أقصى استخدام للمواد المحلية في إنشاء المنتجعات من أجل تقليل استيراد مواد البناء؛ (هـ) زيادة استثمار تدريب السكان المحليين في مجال صناعة السياحة من أجل تقليل الاعتماد على الكيانات الأجنبية، وبخاصة في مجال الترويج والتسويق في الخارج، والمناولة الأرضية والتشغيل المحلي للخدمات السياحية؛ (و) التقليل إلى أدنى حد من الحوافز المالية الممنوحة للمستثمرين الأجانب، عن طريق تقليل المخاطر الوطنية.

٢٢ - وتتضمن التدابير التي تتخذ للتغلب على الآثار الاجتماعية والثقافية الضارة للسياحة (أ) بذل الجهود لإبقاء نسبة الزائرين إلى عدد السكان المحليين عند مستوى مقبول من خلال التنوع الملائم للمنتج السياحي وسوق السياحة، خاصة إذا كانت السياحة الجماعية قد روجت لفترة طويلة في الماضي؛ (ب) وضع برامج تعليمية فعالة لزيادة وعي السكان المحليين بالجوانب الحسنة للسياحة وجوانبها السيئة؛ (ج) اتخاذ تدابير أمنية فعالة على نطاق البلد لمكافحة الجريمة والمخدرات في المناطق التي يتردد عليها السائحون أكثر من غيرها.

٢٣ - وتشمل تدابير التغلب على الآثار البيئية (أ) وضع نهج متعدد التخصصات للفحص الصارم للمقترحات المتعلقة بتنمية السياحة، مع أخذ الآثار التراكمية المتوقعة لتنمية السياحة في الاعتبار، ووضع معايير بيئية للموافقة على المشاريع؛ و (ب) القيام بالاستعراض والمراجعة الملائمين للضرائب والإعانات القائمة للتأكد من أنها تؤدي في الواقع إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتطوير آليات اقتصادية إضافية لتحسين استيطان التكاليف البيئية؛ و (ج) فرض رسوم استخدام ملائمة على استخدام الحدائق والمساحات المخصصة الأرضية والبحرية الوطنية، وإفراد المتحصلات لأغراض تحسين وإدارة المناطق الحساسة؛ و (د) حمل صناعة السياحة، عن طريق فرض رسوم استخدام ملائمة، على الوفاء بالتكلفة الكاملة للمياه العذبة التي تستخدمها والمساهمة الكافية في إدارة النفايات الصلبة وتنظيف الشواطئ؛ و (هـ) تنفيذ استراتيجية للتسويق المستدام بالتعاون مع جميع الشركاء المرتبطين بصناعة السياحة؛ و (و) تشجيع المبادرات الطوعية والالتزام بمبادرات قواعد السلوك من جانب مجتمع الأعمال التجارية.

٢٤ - وهذه التدابير الوطنية المذكورة آنفاً بحاجة إلى أن تكمل بتدابير على الصعيد الإقليمي تشمل ما يلي (أ) تنفيذ استراتيجية للتسويق المستدام على الصعيد الإقليمي؛ و (ب) اعتماد حوافز موحدة على الصعيد الإقليمي لتقليل التنافس على اجتذاب السائحين فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتحتاج التدابير الوطنية والإقليمية إلى أن تكمل بتدابير دولية تتضمن (أ) توفير المساعدة الدولية لتطوير الهياكل

الأساسية المادية، مثل المطارات والموانئ والطرق وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات المياه العذبة في الدول الجزرية الصغيرة، وبخاصة أقلها نمواً؛ و (ب) تقديم المساعدة إلى منظمات السياحة الإقليمية من أجل زيادة فعاليتها؛ و (ج) صياغة مدونة قواعد سلوك عالمية أو إقليمية على الأقل لقطاع الساحة وتصديقها وإنفاذها على المستوى الحكومي الدولي.

المراجع

F. Pratz (1998). Tourism, Environment and Sustainable Development in Islands: 15 ideas and nine cases for debate. ورقة مقدمة في مؤتمر دولي معني بالسياحة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وجزر أخرى، لانساروتي، جزر الكناريا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

الأمم المتحدة (١٩٩٦). التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية: تنمية السياحة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. الوثيقة E/CN.17/1996/20/Add.3، ٢٩ شباط/فبراير.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٨). أحد المدخلات في هذا التقرير.

المنظمة العالمية للسياحة (١٩٩٨). أحد المدخلات في هذا التقرير.

المرفق الأول

أهم المبادرات المتخذة لتنمية السياحة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية موزعة حسب الموقع

الموقع	الأهداف	العوامل المواتية الرئيسية	المشاكل المصادفة	التدابير المتخذة	النتائج التي تحققت بنجاح
موريشيوس	تعزيز الترابط بين التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي الثقافي والبيئة الايكولوجية للجزيرة	الموارد الطبيعية والثقافة في الجزيرة سهولة الوصول بطريق الجو سهولة توفر التمويل البنية الأساسية والمجمعات المتطورة	الأثر البيئي القاسي (على طول الساحل أساساً)	إنشاء وزارة البيئة وتنوع الحياة اتخاذ مبادرات تستهدف تعزيز الترابط بين قطاعات الاقتصاد وضع خطة رئيسية للسياحة لكفالة الاستدامة اتخاذ تدابير تشريعية لحفظ البيئة في المناطق السياحية	تحقيق تنمية سياحية مكثفة تنوع اقتصاد الجزيرة
ملديف	تحقيق تنمية سياحية سريعة: التخطيط لإنشاء الهياكل وتقديم حوافز لاستثمارات رأس المال الأجنبي وتقليل الأثر البيئي	نموذج "للمعقل السياحي" المنعزل سهولة الوصول بطريق الجو تمويل أجنبي طويل الأجل لتنمية القطاع	ضائقة التكامل بين السياحة وبقية اقتصاد الجزيرة عدم التوظيف الكافي لسكان الجزيرة في قطاع السياحة الأثر البيئي القاسي	تعزيز لوائح الحظر الجزئي لآماكن الإقامة السياحية سن قانون لحماية البيئة وحفظها إجراء دراسات للأثر البيئي وبدء العمل وفقاً للمؤشرات الإنمائية وضع تدابير لحماية الشعب المرجانية والنظم الساحلية وحفظ النظم الايكولوجية	احتواء أثر الثقافات الأجنبية التنمية السريعة للقطاع الإسهام في الاقتصاد بـ ٣٠ في المائة من دخل الحكومة و ١١ في المائة من الأعمال و ٣٣ في المائة من العمالة المهاجرة
الجمهورية الدومينيكية	ترويج تنمية السياحة في الجزيرة	وجود الأصول البشرية والطبيعية والثقافية المتمتع بتقليد طويل الأمد في السياحة وتمويل المنشآت السياحية	نقص الهياكل الأساسية الاختلال الاجتماعي والهجرة الأثر البيئي المعاكس وتدهور المناظر الطبيعية تكاثر المستوطنات بلا تخطيط	تشديد الفنادق قرب الشاطئ شراء القطاع الخاص لمساحات كبيرة من الأراضي الرخيصة في مواقع غير نامية وتولية مسؤولية إتاحة الوصول إلى المباني والهياكل الأساسية للنقل المحلي نزع ملكية ١٦٠ هكتاراً وقيام البنك الدولي بالتمويل وتطوير الهياكل الأساسية ثم بيع الأراضي للمقاولين	زيادة عدد الزائرين تعزيز التنمية الاقتصادية - الاجتماعية (٤٨ في المائة من النقد الأجنبي) خلق فرص عمل ضخمة مباشرة وغير مباشرة
دول جنوب المحيط الهادئ الجزرية ضئيلة الحجم	توسع متحكم فيه لقطاع السياحة مع التزام بتنمية سياحة مستدامة بديلة	بديل مستحدث لنموذج السياحة الجماعية وضع المعايير: التكيف مع الواقع المحلي وحفظ التراث الطبيعي والثقافي	الصعوبات المتعلقة بالوصول إلى الجزر محدودية وهشاشة بيئة الجزر تعرضها للكوارث الطبيعية	صون الأنشطة الأصلية والزراعة الأسرية المعتمدة على الذات تقديم حوافز للاشتراك في الأعمال التجارية المحلية وللاندماج في بقية اقتصاد الجزر وضع استراتيجيات للتحكم في نمو تنمية القطاع بالتوازن مع الهياكل الأساسية والقيم والثقافات في الجزر	تحقيق النمو البطيء المتحكم فيه الإسهام في الاقتصاد: ٦ في المائة من الدخل، ١٥-١٠ في المائة من العمالة في عام ١٩٩٣
بونير (الأنطيل الهولندية)	ترويج السياحة دون تحميل الجزيرة أكثر من قدرتها على التحميل	المحافظة على المناظر الطبيعية المناخ الجيد طوال العام توفر بيئة معيشة غير مزدحمة الطابع المضياف للمجتمع المحلي	الأثر البيئي الواضح على طول الساحل	وضع خطة رئيسية للسياحة اتخاذ تدابير لحماية النظم الطبيعية في الجزيرة تعزيز تدابير الاستعداد للسوق السياحية فرض حظر مؤقت لمدة سبع سنوات على الإنشاءات الجديدة تشجيع استخدام الموارد المحلية الإعلام بشأن حفظ الثقافات العرقية إجراء تغييرات قانونية ومؤسسية وتنظيمية	تقليل الأثر البيئي إلى أدنى حد ازدهار القطاع

المصدر: F. Pratz, "Tourism, Environment and Sustainable development in Islands: 15 ideas and nine cases for debate", ورقة مقدمة في مؤتمر دولي معني بالسياحة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وجزر أخرى، لانساروتي، جزر الكناري، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

المرفق الثاني

**أهم المبادرات المتخذة لتنمية السياحة المستدامة في الدول
الجزرية الصغيرة النامية موزعة حسب المجال المستهدف**

المرفق الثاني (تابع)

المجال المستهدف	البلد/ المنطقة الجغرافية/ المنطقة	الإجراء المخطط له أو المتخذ	النتائج التي تحققت أو المتوقعة
التعاون الإقليمي	منطقة البحر الكاريبي	وضع الصيغة النهائية لاتفاقية قرطاجنة في المنطقة الكاريبية الأوسع	الوقاية من التلوث البحري من مصادر وأنشطة أرضية وتقليل التلوث والسيطرة عليه
	منظمة دول شرق البحر الكاريبي/ منطقة شرق الكاريبي	إنشاء لجنة فنية عام ١٩٩٨ معنية بتنمية السياحة المستدامة	وضع استراتيجية وخطة عمل لتنمية السياحة المستدامة في منطقة البحر الكاريبي
	جزر البحر الكاريبي	وضع مدونة لقواعد السلوك لمنع التلوث الناتج عن السفن الصغيرة	الالتزام بمتطلبات اتفاقية التلوث البحري ٧٨/٧٣
استخدام الآليات الاقتصادية	الحدائق البحرية في بونير (الانتيل الهولندية)	تحصيل رسوم دخول من ممارسي رياضة الفوص	توليد دخل لدعم الإدارة النشطة المستمرة للنظم الإيكولوجية للحدائق، فضلا عن الأنشطة التعليمية للغواصين؛ وتقليل أثر هذه الرياضة على الشعب المرجانية إلى أدنى حد
	سيشيل	خطة لفرض ضريبة قدرها ٩٠ دولارا بدولارات الولايات المتحدة على المسافرين	توليد دخل لحفظ البيئة وتحسين المرافق السياحية
	منطقة آسيا والمحيط الهادئ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	إنشاء معهد آسيا والمحيط الهادئ التعليمي والتدريبي في مجال السياحة	التمويل الذاتي عن طريق فرض رسوم الدخول على ممارسي رياضة الغطس؛ واستخدام الرسوم في دعم الإدارة النشطة المستمرة للنظم الإيكولوجية للحدائق، فضلا عن الأنشطة التعليمية للغواصين
بناء القدرات	منطقة البحر الكاريبي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)	قيام اتحاد جامعات منطقة البحر الكاريبي لإدارة الموارد الطبيعية بتطوير شبكة البيئة لمنطقة الكاريبي	توفير تدريب خاص للموظفين المدنيين وأصحاب المشاريع من القطاع الخاص فيما يتعلق بالمبادئ العلمية الرئيسية التي تخضع لها المناطق الساحلية
	جامايكا (وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية)	تنفيذ مراجعة حسابات بيئية متعلقة بالسياحة المستدامة، من جانب رابطة الفنادق الجامايكية	زيادة الوعي البيئي لدى قطاع الفنادق والمهارة التقنية لدى مراجعي الحسابات الجامايكيين
	قبرص	الآخذ بسياسة عامة جديدة لتنمية السياحة (١٩٩٠) وبتدابير إضافية في عام ١٩٩٥	التحكم في تنمية منتج السياحة وتنوعه وإثرائه، وحماية وتعزيز البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية

المرفق الثاني (تابع)

المجال المستهدف	البلد/المنطقة الجغرافية/المنظمة	الإجراء المخطط له أو المتخذ	النتائج التي تحققت أو المتوقعة
السياسات والاستراتيجيات على الصعيد الوطني	سانت لوسيا	إعداد سياسات لمنتج السياحة ووضع استراتيجية خمسية وخطة عمل لعام ٢٠٠٠	التسويق الناجح لسانت لوسيا كوجهة سياحية؛ وتوفير الإرشاد الفعال لصناعة السياحة، بما في ذلك إجراءات ذات أولوية لحماية البيئة من جانب صناعة السياحة
	جزر سليمان / مجتمع ماروفو لاغون المحلي	أنشأ المجتمع المحلي رابطة السياحة الإيكولوجية	تركيز الاهتمام الانمائي على المشاريع المحلية، مثل مزارع السياحة الإيكولوجية ومشاريع مصائد الأسماك المستدامة
مشاركة المجتمعات المحلية	سانت لوسيا	اشتراك المنظمات الحكومية الدولية المحلية المقر في الإدارة البحرية لمنطقة سوفرييه	إجراء دراسة لتحديد وتصميم الآليات التنظيمية المناسبة، إلى جانب العملية الوطنية المؤدية إلى تطوير قاعدة تشريعية شاملة لإدارة المنطقة الساحلية من سانت لوسيا
	جامايكا/ حديقة "بلو آند جون كرو" الوطنية	اشتراك المجتمعات المحلية في تقديم المشورة إلى مديري الحديقة من خلال لجان استشارية محلية	التنمية التدريجية للسياحة في الحديقة، كأحد السبل التي يمكن بها توليد دخل من الحديقة

المصدر: بيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

المرفق الثالث

مؤشرات مختارة للسياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

المرفق الثالث (تابع)

الدخل من السياحة: معدل النمو السنوي، ١٩٩٣-١٩٩٧ (نسبة مئوية)	نسبة الدخل من السياحة الى الناتج القومي الإجمالي، ١٩٩٥	نسبة الدخل من السياحة الى الصادرات من السلع والخدمات، ١٩٩٥	الدخل من السياحة موزعا على عدد السكان، ١٩٩٦ (بدولارات الولايات المتحدة)	البلدان أو المناطق
				أفريقيا
٥,٧٤	٨,٣	٤٦	٤٢٠	جزر القمر
٢,٦٧	٢,٥	١٢	٢٦	الرأس الأخضر
٠,٠٠	٣,٦	٠٠	١٥	سان تومي وبرينسيبي
١,٢٧	٢٢,٣	٣٦	١ ٣٣٨	سيشيل
١٠,٨٥	١٣,٢	١٨	٤٤١	موريشيوس
				منطقة البحر الكاريبي
٥,١١	٠٠	٢٦	٦ ٩١٣	أروبا
١,٥٧-	٦٢,٨	٠٠	٣ ٦٧١	أنغيوا وبربودا
٧,٩٥	٣٩,٨	٥٨	٢ ٥٣٧	بربادوس
٧,٤٦	١,٣	٣	٨٢٣	ترينيداد وتوباغو
٤,٦٨	٢٤,٠	٣٤	٤٣٠	جامايكا
٣,٧٣	٣٨,٢	٧٦	٥ ١٧٩	جزر البهاما
				جزر الأنتيل الهولندية
٩,٦٥-	٠٠	٠٠	٦٦ ٨٠٠	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
١٤,٠٢	١٨,١	٢٨	٢٣٢	الجمهورية الدومينيكية
٦,٢٨	١٩,١	٠٠	٥١٤	دومينيكا
١٠,٢٥	٢٣,٣	٣٧	٥٨٢	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٠,٧٢	١٦٤,٤	٠٠	١ ٦٧٥	سانت كيتس ونيفيس

المرفق الثالث (تابع)

الدخل من السياحة: معدل النمو السنوي، ١٩٩٧-١٩٩٣ (نسبة مئوية)	نسبة الدخل من السياحة الى الناتج القومي الإجمالي، ١٩٩٥	نسبة الدخل من السياحة الى الصادرات من السلع والخدمات، ١٩٩٥	الدخل من السياحة موزعاً على عدد السكان، ١٩٩٦ (بدولارات الولايات المتحدة)	البلدان أو المناطق
٥,١٣	٦٨,٠	٠٠	١ ٦٨١	سانت لوسيا
٦,١٧	٢٧,٥	٠٠	٦٦٧	غرينادا
٢٠,٤٣	٧,٢	٠٠	١١١	كوبا
٠,٦٣	٣,٨	٤٢	١١	هايتي
				منطقة البحر المتوسط
٣,٦٨	٢٥,٧	٤٣	٢ ٢٥٧	قبرص
١,٥٧	٢٢,٢	٢٢	١ ٧١٧	مالطة
				آسيا والمحيط الهادئ
١٢,٤٧	١,٣	٢	١٥٥	بابوا غينيا الجديدة
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	بالاو
٤,٠٣	٥,٦	٥	٤٣٧	البحرين
٠٠	٠٠	٠٠	٣٠	توفالو
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	توكيلاو
٨,٧٨	٨,٢	٠٠	١٣٠	تونغا
٢١,٣٢	٢,٦	٠٠	٣٣	جزر سليمان
١٠,٩٥	٦٤,٣	٠٠	٢ ٥٠٠	جزر كوك
٧,٤٦	٤,٢	٠٠	٥٠	جزر مارشال
١٧,٤٨	١٩,٤	٥٦	٢٢٩	ساموا
٦,١٦	١٥,٢	٦	٢ ٦٢٧	سنغافورة
١,٨٧-	٣٢,٨	٥٣	٢٩٤	فانواتو
٨,١٧	١٧,٠	٢٦	٣ ٧٣٨	فيجي
١٨,٩٢	٢,٤	٠٠	١٣	كيريباتي

المرفق الثالث (تابع)

الدخل من السياحة: معدل النمو السنوي، ١٩٩٧-١٩٩٣ (نسبة مئوية)	نسبة الدخل من السياحة الى الناتج القومي الإجمالي، ١٩٩٥	نسبة الدخل من السياحة الى الصادرات من السلع والخدمات، ١٩٩٥	الدخل من السياحة موزعا على عدد السكان، ١٩٩٦ (بدولارات الولايات المتحدة)	البلدان أو المناطق
١٨,٤١	٤,٠	٦٦	٩٨٥	ملديف
				ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	ناورو
٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	نيوي

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة.

ملاحظة: تشير النقطتان (٠٠) الى عدم توفر بيانات أو عدم ورودها بشكل مستقل.
